



تلقى المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٦/١٢/٢٠١٩ الموافق
٢٠٠٨/٧/٢٠ برئاسة القاضي السيد سعدت محمود وعضوية كل من العدة
القضاة فاروق السادس و جعفر ناصر حسين و اكرم طه محمد و اكرم احمد
بابان و محمد صائب النشيفي و عميد صالح العيسى و ميخائيل ششنون نص
كورين وحسين ابو السن العاززين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها
الآتي:

العزيز/ السيد وزير الداخلية /إضافة لوظيفته
العزيز عليها / خالدة محمد محمود - وصاية عن ولديها القاصرين محمد تيسير
وشهد تيسير

الإدراة:

بعثت المحكمة (العزيز عليه) أيام مدة القضاء الإداري بتاريخ
٢٠٠٨/٤/٢١ إن ولديها القاصرين محمد وشهد ولدي تيسير حسن الذي يحمل
الجنسية الفلسطينية ثبت طلبها إلى مديرية الجنسية الغرض منع ولديها الجنسية
العراقية تبعاً لجنسيتها العراقية وقد رد الطلب وعليه طلبت المحكمة
(العزيز عليه) دعوة المدعى عليه (العزيز) السيد وزير الداخلية /إضافة لوظيفته
للرعاية والدعم بقراره بمنع ولديها الجنسية العراقية تبعاً لجنسيتها
العراقية ، وبعد اجراء الرغبة المضبوطة العلنية والاطلاع على المستندات
المبررة وعلى لائحة وكيل المدعى عليه/إضافة لوظيفته أصدرت المحكمة قرارها
الرقم ٦٦ بالقضاء الإداري/ ٢٠٠٨/٦/١٦ قس ٢٠٠٨/٣٦ المتضمن إلزام المدعى
عليه/إضافة لوظيفته بفتح القاصرين محمد وشهد ولدي تيسير حسن الجنسية
العراقية .

(٣)



العراقيه بعاصمتها بغداد المحكمة العدليه السيده خالدة محمد مصطفى وظفاً
للقانون الجنسي رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦ مع تحويل المدعى عليه / اضافة
لوظيفه المصارييف ولعدم قناعة المدعى عليه / اضافة لوظيفه بالقرار فقد يدار
إلى الطعن به تمهيذاً لعام المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٠
وللأسباب المبينة في الآتية .

القرار:

لدى التطرق والمداوله من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن المعبوري
مقدم ضمن المدة القانونية فقر قبوله شكلاً . ولدي حفظ النظر على الحكم
المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للاتهاب الواردة فيه ذلك ان المدعى
(المميز عليه) خالدة محمد مصطفى عراقيه الجنسية ومتزوجة من الفلسطينيين
تسير حسن ولها منه ولد وينت هما محمد من مواليده ١٩٩٦ وشهده من
مواليده ١٩٩٥ أي أنها متزوجان لم عراقيه وأنه عراقي او لم عراقي يضر
العرفة بالذهور . وحيث ان الطفل المولود من اب عراقي او ام عراقي يضر
عرقياً بحكم القانون ويكفي له الجنسية العراقيه حفظاً بصرف النظر عن
جنسية الوالد الآخر اي كان او اما تطبيقاً لحكم المادة (١٨) (إثنين) من دستور
جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادة (٤/٣) من قانون الجنسيه رقم (٢٦)
لسنة ٢٠٠٦ لذلك يقرر الوكلان (محمد وشيد) ولدي تسير حسن المولودان
من لم عراقيه هي خالدة محمد مصطفى قد ولدا عراقيين بحكم القانون ومن حق
والديها المدعى طلب منحهما الجنسية العراقيه وهذا ما استقر عليه
قضاء المحكمة الاتحادية العليا في تعريفها
ومنها فرارها (١/الاتحادية/تميز/٢٠٠٧) في ٢٦/٤/٢٠٠٧ .

(٢)



أما الاعتراضات التمييزية فلا يملك لها من القانون وعليه فرق تعيين الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر فرقاً وبالاتفاق في ١٦ أكتوبر ١٩٩٩ الموافق ٢٠٠٨/٧/٤ م.

فرانس

العنوان

Journal of
Health Politics

Page 10 of 10

العنوان
أكرم أحمد بليان

جواب

العنوان

العنوان **عنوان**

2007